ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

إشكالية إعاده بناء الدولة فى العراق بعد عام ٢٠٠٣•

نورهان صلاح الدين جهاد
قسم النظام السياسي والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين- أربيل، إقليم كردستان - العراق
البريد الالكتروني:Nurhansalah6@gmail.com
أ. م. د. شمال حسين مصطفى
قسم النظام السياسي والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين- أربيل، إقليم كردستان - العراق
البريد الالكتروني:shamal.mustafa@su.edu.krd

الكلمات المفتاحية:	Received: 06/05/2024	ID No. 4146
إعادة البناء الدولة،الطائفية، المحاصصة السياسية ، العراق ما بعد عام 2003.	Accepted: 07/07/2025	(PP 21 - 38)
	Published:16/11/2025	https://doi.org/10.21271/zjlp.23.40.2

الملخص

دخل العراق مرحلة جديدة في ما بعد عام 2003، أثر سقوط النظام السياسي فيه من خلال التدخل الامريكي الذي أحدث تغيير عن طريق القوة العسكرية، وبذلك الأصل المنشور في العراق هو قيام دولة قانون ومؤسسات من خلال اعتماد على النظام السياسي وديمقراطي كفيل بحماية الحقوق والحريات للمواطنيين، إلا أن هذه الغايات اصطدم بواقع سياسى وإجتماعي مرير دخل العراق في حلقة أو حلقات صراعية ودموية أحياناً من إجل السيطرة على السلطة والنظام وهذا أثر على عملية الأستقرار ودخول الدولة في دوامة إضطرابات أمنية وسياسية نابعة التمايزات والإختلاف المذهبية والقومية والمزينة، بالإضافة إلى تصادم المشاريع الخارجية كل ذلك أثر سلباً على مسألة بناء الدولة المؤسساتية في العراق، وكل ذلك كانت ولا تزال هناك مقومات من أجل تجاوز كل تلك المصاعب، وهذا البحث في الأساس يتناول أهم التحديات التي واجهتها العراق في سبيل بناء الدولة الجديدة، وكذلك إهتم البحث برصد مجموعة من المقومات التي تساعد العراق في تجاوز تلك المصاعب.

المقدمة

يعد مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التقليدية والحديثة، فهو قديم عند الاشارة الى مرحلة ما بعد الحربين العالميتين وحتى نهاية الحرب الباردة، المفهوم الذي تزامن مع موجة استقلال الدول من الاستعمار الغربي، إذ يراد به التحرر من هيمنة الاستعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تحقيق التنمية السياسية، سواء بتنمية الفرد أو المؤسسات الهادفة لذلك، وتحقيق الأمن وصياغة الدساتير. أما المفهوم الحديث لعملية بناء الدولة، فقد شاع بعد الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية، وسيادة الفلسفة الليبرالية والعولمة، إذ ارتبط بالتركيز على عملية بناء الدول الضعيفة؛ لكونها أصبحت تمثّل مركز التهديد للاستقرار والأمن الدولي والعالمي، وأخذ المفهوم الحديث يشير إلى القضايا

• بحث مستل من رسالة ماجستير الطالبة (نورهان صلاح الدين جهاد) الموسومة بـ (أثر الصراعات الداخلية في إعادة بناء الدولة في العراق بعد 2011)، والتي تُقدم الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين- اربيل،اقليم كردستان-العراق

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

الأساسية التي انبنت عليها الدولة القومية الحديثة والفلسفة الليبرالية، كالتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتمكين النساء والشفافية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي... وغيرها من المفاهيم المعاصرة.

إن التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام 2003، ربما نستطيع أن نقول فيه، بأنه نقل الدولة العراقية من المفهوم القديم إلى المفهوم الحديث، على الرغم من السلبيات والتداعيات الكبيرة التي ترتبَّت على عملية الانتقال، أو على النموذج العراقي الجديد، سواء تلك التي ارتبطت بنشأة الديمقراطية والتحديات الإرهابية أو تلك التي ترتبط بالتحديات الداخلية وسلوكيات الأحزاب والقوى السياسية العراقية وتنامي الجماعات المسلحة.

أهمية البحث

تنبع اهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لفهم التحديات البنيوية والسياسية التي واجهت العراق في مسار اعادة بناء الدولة ولاسيما في ظل التحولات العميقة التي شهدها النظام السياسي والاجتماعي ومن هنا يسعى هذا البحث الى تقديم قراءة معمقة لاشكالية بناء الدولة في العراق من خلال الرصد مظاهر القصور البنيوي وتاثيرات الصراع الطائفي والسياسي والتدخلات الخارجية على مسار العملية السياسية ولفهم واقع الدولة العراقية وافاق اصلاحها.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل التحديات التي تواجه بناء الدولة في العراق بعد عام 2003م، وأثراها على الصعيد السياسي والاجتماعي، لاسيما مع وجودعدة مشاريع لبناء الدولة في العراق يملك بعدها بعداً دينياً أو قومياً أوطائفياً والذي يؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمع العراقي وتوفير الضمانات الضرورية للفرد من المساواة وحرية التعبير.

إشكالية البحث

يقوم البحث على معالجة مسألة متعلقة بكون العراق يعاني من ضعف البناء الدستوري والمؤسسي ولا ينسجم مع مقتضيات وجود الدولة، فكيف الحال ببناء دولة خرجت من رحى حروب عدة وازمات متتابعة ؟ لتكون المحصلة نظام سياسي مشوه غير قادر على تمثيل العراق كدولة وشعب، انما صار ينذر بحدوث ازمة اوسع تأثيراً واعمق خطراً مما حصل في العام 1921، إذ حمل معه ازمات عقود تسعة لم يتم تسويتها، هذا فضلاً عن ازمات التي واجهتها بعد عام 2003 والتي كانت على مفترق طريق مهده للتفكك اكثرمن اعادة بناءة.

بمعنى اخر، ان البحث يركز على معضلة محددة مفادها ان عدم اهتمام الدستور ببناء دولة عراقية ((على صعيد علاقات الاقاليم ومجالس المحافظات والحكومات المحلية، وعلى صعيد معنى الدولة وكيفية ادارة انشطتها الداخلية والضمانات لحماية حقوق الافراد، وتعريف من هو العراقي...))، قد خلق مشكلة بنيوية للنظام السياسي، تطرح سقوط هذا النظام، والدستور وكل مايتعلق ببقايا الدولة .

سؤال البحث

- الاشكاليات البنيوية والسياسية التي اعاقت عملية اعادة بناء الدولة في العراق بعد2003؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه عملية إعادة بناء الدولة في العراق؟

فرضية البحث

تقوم البحث على فرضية مفادها((الاداء السياسي للقوى وعدم وجود الثقة بينهم ، وعدم توحد الرؤية حول العراق كمشروع دولة، يجعل العراق مقبل على انهيار مؤسسات الدولة والنظام السياسي، وعلى المدى المتوسط يتوقع تفكك الدولة العراقية، مستندين الى الخلل البنيوي الحاصل في النظام السياسي الاتحادي والى معضلتي دستور الدولة وسياسة التي اتبعتها القوى السياسية)).

منهج البحث

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

يعتمد البحث على عدة مناهج منها المنهج التاريخي لدراسة تطور بناء الدولة في العراق بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣، مع التركيز على أهم التطورات السياسية والمؤسسية والأمنية. كما يُعتمد المنهج الوصفي لتحديد وتحليل السمات الأساسية والأبعاد المفاهيمية لبناء الدولة في سياقها العراقي. كما يُستخدم التحليل النوعي، عند الاقتضاء، لتقييم السرديات السياسية والإصلاحات المؤسسية ووثائق السياسات.

إطار البحث

يركز هذا البحث على تحديات إعادة بناء الدولة في العراق ضمن سياق زمني ومكاني محدد. يبدأ النطاق الزمني عام ٢٠٠٣، إيذانًا بسقوط النظام السابق وبدء التدخل بقيادة الولايات المتحدة، ويمتد حتى يومنا هذا، مغطيًا التطورات الرئيسية في الديناميكيات السياسية والمؤسسية والأمنية. يقتصر النطاق المكاني على حالة العراق، مع التركيز على العمليات على المستوى الوطني وتأثيرها على الحوكمة والاستقرار والتماسك الاجتماعي. يتيح هذا الإطار تحليلًا مُركّزًا لتحول العراق بعد الصراع ضمن سياقه الجيوسياسي والتاريخي الفريد.

هيكلية البحث

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث: حيث تناول المبحث الأول، ماهية إعادة بناء الدولة في العراق، أما في المبحث الثاني نتحدث حول الاشكاليات التي يواجه العراق في إعادة بناء الدولة، ، وفي المبحث الثالث والاخير ندرس مقومات بناء الدولة في العراق.

المبحث الاول

ماهية إعادة بناء الدولة في العراق

بشكل عام مفهوم إعادة بناء الدولة فهو تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، ويضيف أن قوة الدولة هي قوة قدراتها المؤسساتية والإدارية في تصميم السياسات، وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ، ومن هنا ننقسم إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الاول

مفهوم إعادة بناء الدولة (Rebuilding the stae)

يعد مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التقليدية والحديثة، فهو قديم حينما نشير به إلى حقبة الاستعمار، أي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، المفهوم الذي تزامن مع موجة استقلال الدول من الاستعمار الغربي، إذ يراد به التحرر من هيمنة الاستعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تحقيق التنمية السياسية، سواء بتنمية الفرد أو المؤسسات الهادفة لذلك، وتحقيق الأمن وصياغة الدساتير. أما المفهوم الحديث لعملية بناء الدولة، فقد شاع بعد الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية، وسيادة الفلسفة الليبرالية والعولمة، إذ ارتبط بالتركيز على عملية بناء الدول الفاشلة والضعيفة؛ لكونها أصبحت تمثّل مركز التهديد للاستقرار والأمن الدولي والعالمي، وأخذ المفهوم الحديث يشير إلى القضايا الأساسية التي انبنت عليها الدولة القومية الحديثة والفلسفة الليبرالية، كالتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتمكين النساء والشفافية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي... وغيرها من المفاهيم المعاصرة[1].

يوجد العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم بناء الدولة؛ منها تعريف "تشارلز تيلي" عرفها على أنها: عبارة عن عملية لإنشاء منظمات ذات طابع مركزي مستقل ومتمايز لها القدرة على السيطرة على الأقاليم التابعة لها، فضلاً عن قدرتها على الهيمنة على التنظيمات ذات الطابع شبه المستقل.

1- أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، 19 يوليو 2020، ص 277.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

[1]

ويعرف حامد ربيع عملية بناء الدولة كونها "تشير إلى تعزيز القوة النسبية للدولة أو توسيع القدرة التنظيمية للدولة يف مواجهة المجتمع"، وفي نفس السياق تعرف عملية بناء الدولة كونها مجموعة من الإجراءات الوطنية أو الدولية الجادة المتخذة من أجل تأسيس وإصلاح مؤسسات الدولة، حيث تعتبر الأهداف الرئيسية لبناء الدولة تشمل توفير الأمن وإرساء سيادة القانون، بالإضافة إلى الفعالية في وظائف مؤسسات الدولة الرسمية فيما يخص تقديم السلع والخدمات الأساسية. بما يبني الشرعية السياسية لمجموعة جديدة من مؤسسات الدولة التي يجري بناؤها، أما بالنسبة (جورج بوردو- Burdeau Georges) :"عملية بناء الدولة هي ذلك المشروع المزمع تحقيقه في أطار زمني غير محدود و القائم على انخراط المؤسسات في الوسط الاجتماعي و المساهمة في دوامه ما يضمن وجود صلة وثيقة تربط بين الدولة من جهة و الشعور الوطني من جهة ثانية").[2]

ومؤسسة التعاون الاقتصادي تعرف عملية بناء الدولة على أنها: (عملية تتسم بالصفة الذاتية تعمل على تعزيز قدرات ومؤسسات الدولة وكذلك شرعيتها بالارتكاز على علاقات الدولة بالمجتمع، وذلك يشير إلى أن ركيزة بناء الدولة هو الغاية الذاتية التي تتطلع إلى التغيير دون الخضوع للتدخلات الخارجية؛ وصولاً إلى إنشاء مؤسسات قوية وتعزيز علاقاتها بالمجتمع مما يؤول بالنهاية إلى تحقيق الاستقرار السياسي)[3]

وعرفها فرانسيس فوكوياما: (على أنها "تعزيز قدرة المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات أخرى تمتلك القدرة على الاستمرارية والاكتفاء الذاتي، وذلك يعني أن بناء الدولة هو النقيض من تحجيم قدراتها)[4].

وطبقاً للتعريف السابق نجد أن: (تلك العملية تشير إلى بناء مؤسسات وأجهزة الدولة بالارتكاز على أطر ذات طابع قانوني ينبثق عن الواقع في سبيل القيام بالوظائف ذات الصفة التطورية للنظام مثل الولاء والتغلغل والتوزيع والمشاركة والالتزام والتكامل والحد من الفجوة بين المحكوم والحاكم في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي).[5]

يمكننا القول بأن عملية بناء الدولة هي، عملية إعادة بناء الدولة تركز على تقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على توفير السلع العامة، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة، تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبر عن السلطة الجماعية دون الحاجة إلى استخدام الأكراه.

يتقاطع مفهوم اعادة بناء الدولة مع الخصائص البنيوية في عدة محاور رئيسية ابرزها السيادة والشرعية والاستقرار وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع فان اعادة بناء الدولة مشروعا مركبا يتجاوز باعادة اعمار الهياكل المادية نحو ترسيخ عقد اجتماعي جديد يؤسس لشرعية شاملة وتماسك مجتمعي ولايتحقق دون مؤسسات فاعلة .

1- اسماء رسولي ،نفس المصدر ،ص277.

2-عياد محمد سمير- صافو محمد، تحديات إعادة بناء الدولة في العالم العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12 ، العدد ،القسم(أ)، العلوم الاقتصادية والقانونية، 2019،ص202.

3- كلير كاستليلو، بناء دولة تعمل من أجل النساء: إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، مؤسسة فرايد، 2011، ص 5

4- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، العبيكان ، الطبعة الاولى- 2007، ص 11.

5- شفا فائق، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والعلوم الساسية، الدنمارك، 2010، ص 8.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

المطلب الثاني

خصائص والمقومات بناء الدولة

هنا نتحدث حول لم الخصائص والمقومات التي يعتمد من قبل المجتمع لإعادة بناء الدولة، ونتطرق إلى الفرعين، كما يلي:

الفرع الاول

خصائص بناء الدولة

تتسم عملية بناء الدولة ببعض السمات التي تميزها (امين المشاقبة)ومن تلك السمات ما يلي:[1]

أولاً:الطابع العملي والتدريجي (processual character) ان بناء الدولة هو عملية مستمرة تمر بمراحل متعاقبة وهو مايعني ان الدولة لاتبنى دفعة واحدة بل تنمو تدريجيا عبر مراحل تطور سياسي ومؤسساتي واجتماعي وهذه المراحل تشمل اعادة توزيع الادوار وتحول مؤسسات الدولة وتوسيع وظائفها وتداخلها مع النظم الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: الطابع الديناميكي(Dynamic character): تتميز عملية بناء الدولة بالحركة المستمرة اذ تتفاعل الدولة مع بيئتها الداخلية والخارجية وتتأثر بها فالدولة لاتعمل في فراغ بل ضمن سياق تاريخي وثقافي واقتصادي متغير يجعلها دائما في حالة تكيف واعادة تشكيل.

ثالثاَ: النسبية(Relativity): لاتوجد نماذج موحدة لبناء الدولة فكل دولة تخضع لخصوصيتها السياسية والاجتماعية والثقافية وبالتالي فأن مخرجات بناء الدولة تكون نسبية وتعتمد على ظروفها فبعض الدول تبنى مؤسساتها في اطار ديمقراطي واخرى في ظل انظمة هجينة او تسلطية .

رابعاً:الحياد(Neutrality): تشير هذه الخاصية الى ان مؤسسات الدولة يجب ان تتصف بالحيادية النسبية تجاه مكونات المجتمع المختلفة والا تكون اداة بيد فئة او جماعة معينة ان حيادية الدولة شرط اساسي في تعزيز الشرعية السياسية وتحقيق الاستقرار.

خامساً:العالمية(Universality): عملية بناء الدولة تعد ضرورة في كل المجتمعات المعاصرة وهي ليست محصورة بثقافة او جغرافيا معينة بل تعد استجابة لحاجات التحديث والتنظيم السياسي والمؤسساتي لكن بطرق البناء تختلف بحسب النموذج المتبع.

وفي هذا السياق لايكمن فهم عملية بناء الدولة دون ادراك خصائص هذه العملية وتعقيداتها فأن عملية بناء الدولة لايعني فقط اصلاح البنى الادارية او المؤسساتية بل هي مشروع وطني شامل بأعادة تاسيس الشرعية السياسية وبناء عقد اجتماعي قائم على المواطنة والتمثيل المتكافئ فهنا يتجلى اهمية الخصائص التي تحكم هذه العملية .

الفرع الثاني

مقومات بناء الدولة

يعد بناء الدولة احد اكثر المقاهيم مركزية في علم السياسية والعلاقات الدولية لما له من دور اساسي في ارساء الاستقرار وتطوير مؤسسات وتكريس سيادة القانون ففي اعقاب سقوط النظام السابق واجه العراق تحديات تمثلت في انهيار مؤسسات الدولة وغياب السلطة المركزية وانتشار السلاح خارج سيطرة الدولة هذا فضلا عن تبني نموذج قائم على المحاصصة الطائفية والاثنية ما اضعف من فعالية مؤسسات الدولة وعمق من الانقسام المجتمعي وافشل العديد من المحاولات لاعادة بناء المؤسسي، وفي السياق العراقي فأن مقومات بناء الدولة لم تكن مجرد متطلبات نظرية بل اصبحت حاجة وجودية بعد انهيار النظام السابق حيث واجهت الدولة العراقية مرحلة اعادة تشكل شاملة لانظمتها السياسية والادارية وسط انقسامات اثنية وطائفية عميقة وتدخلات خارجية مكثفة وقد اكدت العديد من الدراسات ان غياب المقومات الاساسية لبناء الدولة يؤدي الى نشوء (دولة هشة) تفتقر الى ادوات الفعل المؤسسي وعاجزة عن ادارة التنوع المجتمعي او فرض القانون او تقديم الخدمات وان مقومات بناء الدولة لاتتوقف عند الجانب القانوني او المؤسسي بل

1-أمين مشاقبة-المعتصم بالله علوي، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد:أطار النظري، مطبعة السفير،2010،ص47.، وانظر : محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة المفهوم والنظرية، مجلة دراسات سياسية، المجلد 2016، العدد 5 (31 أكتوبر/تشرين الأول 2016)، الجزائر،ص.ص5-19.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

تتشمل ابعادا متداخلة فمن بين هذه المقومات تبرز الاسس الدستورية القانونية الى جانب الحوكمة الرشيدة والشرعية السياسية الى جانب التماسك الاجتماعي..[1]

1.الاسس القانونية لبناء الدولة:

تعد الاسس القانونية الركيزة الجوهرية لبناء الدولة وتتجلى في الدستور والتشريعات والمؤسسات القضائية بعد عام عام(2003) شرع العراق في كتابة دستور دائم الذي تم الاستفتاء عليه عام(2005) نص على المبادئ الاساسية للدولة كالفصل بين السلطات والفيدرالية والحقوق والحريات ولكن من الناحية العملية واجه هذا الاطار القانوني الى تحديات عديدة منها ضعف تطبيق القانون وازدواجية التشريعات وجود فصائل مسلحة التي تضعف من احتكار الدولة للعنف المشروع وضعف استقلال القضاء وقد اشار البنك الدولي الى ان وجود اطار قانوني واضح وتوافقي هو عامل حاسم في اعادة بناء الدول الخارجة من النزاع.[2]

2. ابعاد الحوكمة الرشيدة في بناء الدولة :

تعد الحوكمة الرشيدة احدى المقومات الاساسية في بناء الدولة الحديثة وتشمل الشفافية والمساءلة والمشاركة السياسية والفعالية في ادارة العامة وسيادة القانون ولكن العراق بعد (2003) بالرغم الجهود لتعزيز الحوكمة لكن ظلت الاشكالات البنوية قائمة كالمحاصصة الطائفية والفساد الاداري مما اثر على نوعية السياسة العامة وشرعية الدولة .وقد ذكر الامم المتحدة ان غياب الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الدولة يضعف من فرص التنمية ويعزز من هشاشة الدولة.[3]

3.الشروط الاساسية لبناء الدولة :

يشير الفكر السياسي الى ان هناك مجموعة من الشروط الضرورية لبناء دولة ناجحة منها الاحتكار الشرعي للعنف اي سيطرة الدولة وحدها على السلاح والامن والشرعية السياسية المستندة الى رضا الشعب وانتخابات نزيهة والادارة الفعالة التي تقدم خدمات عامة بجودة عالية والتكامل الوطني اي بناء هوية وطنية موحدة فوق الانتماءات الفرعية ولكن نلاحظ ان العراق فشلت في بعض الشروط بعد سقوط النظام وتتمثل بأنتشار المليشيات وضعف الثقة بالعملية الانتخابية وترهل المؤسسات الخدمية وتفاقم الانقسامات الاثنية والطائفية .

4.المكونات المجتمعية:

يتكون العراق من تركيبة اثنية ومذهبية معقدة(عرب كورد تركمان شيعة سنة مسيحيون ..)ما يجعل التعددية المجتمعية عاملا مهما يجب التعامل معه ضمن اطار المواطنة لا المحاصصة لكن بعد سقوط النظام تم توظيف هذه التعددية في تقاسم السلطة وفقا لنظام المحاصصة مما ادى الى تغليب الانتماء الطائفي العرقي على المواطنة خلق صراع دائم على الموارد والنفوذ واضعاف الهوية الوطنية الجامعة .ويؤكد تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي ان المجتمعات المتعددة تحتاج الى عقود اجتماعية جديدة قائمة على الانصاف والمواطنة وليس الانقسام الاثني.

وبناء على ذلك يمكن القول ان مقومات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 كانت موجودة نظريا لكنها افرغت مضمونها بفعل غياب التطبيق وتغول الفاعلين الغير الرسمين وانقسام المجتمع سياسيا وطائفيا ولتجاوز الازمة البنيوية فأن العراق بحاجة الى اصلاح شامل في البنية الدستورية وتعزيز الحوكمة وبناء عقد اجتماعي جديد يعلي من قيمة المواطنة.[4]

---

[1] - Governance and Development (washington , DC: World Bank,1992,p.p40-47.

- Governance of , United Nations Development Programme (UNDP) . ١٧ Sustainable

[2]- فخر الدين ميهوبي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مكتبة الوفاء القانونية، المغرب، 2016،ص 46.

[3] -Human development:A UNDPpolicy document(new York:UNDP,1997.

4- د.عامر حسن فياض ، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، كتاب الصباح الثقافي، العدد13، بغداد،2007،ص150.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

المطلب الثالث

الفرع الاول

طبيعة النظام السياسي في العراق مابعد 2003

هنا نتحدث حول طبيعة النظام السياسي في العراق ، كما يلي:

اولاً: الطائيفية كنظام سياسي :بعد سقوط النظام السابق صدام حسينفي نيسان 2003 ادى الى تحول جذري في البنية السياسية للدولة العراقية وبرزت الطائفية السياسية كأحدى السمات المهيمنة على النظام الجديد فبدلا من ان تبنى الدولة على اسس مدنية ومؤسساتية جامعة فقد تشكلت معادلة الحكم على اساس توافقي طائفي عرف ب (نظام المحاصصة الطائفية)حيث يتم توزيع المناصب السيادية والمؤسساتية وفق انتماءات دينية ومذهبية وعرقية لا على اساس الكفاءة والمواطنة فقد اصبحت الهوية الطائفية اداة مركزية في ادارة الشأن العام وتم ترسيخ الانتماءات دون الوطنية في الوعي السياسي والاجتماعي مما اسهم في اضعاف الانتماء القومي والمواطنة الجامعة واسهمت هذه البنية الطائفية في انتاج نخبة سياسية تمثل الطوائف اكثر مما تمثل الدولة ما خلق ازدواجية بين الولاء للدولة والولاء للجماعة[1].

2.التدخل الاقليمي والاجنبي في تشكيل النظام السياسي:

ان من ابرز العوامل التي اثرت في بنية النظام السياسي في العراق بعد2003 هو التدخل الخارجي وتحديدا من قبل الولايات المتحدة الامريكية وايران فقد ساهم الاحتلال الامريكي في تفكيك مؤسسات الدولة السابقة خاصة الجيش والوزارات الامنية وفرض نموذج حكم يعتمد على القوى الحزبية ذات الاسس الطائفية والاثنية بالمقابل استفادت ايران من الفراغ السياسي لتعزيز نفوذها من خلال دعم الفصائل او احزاب شيعية مرتبطة بها سياسيا وعقائديا كما لعبت دول اقليمية اخرى مثل تركيا ودول الخليج دورا غير مباشر في التأثير على التوازنات داخل العراق ومن خلال دعم اطراف سنية وكوردية في مقابل التمدد الايراني.هذا التدخل المتعدد الاتجاهات ادى فقدان الدولة استقلاليتها وتحول العملية السياسية الى ساحة للصراعات الاقليمية .[2]

3.العواقب المؤسسية للمحاصصة الطائفية :

.كان لنظام المحاصصة الطائفية اثر بالغ على مؤسسات الدولة العراقية حيث تحولت الوزارات والهيئات الرسمية الى مناطق نفوذ تدار من قبل الاحزاب وليس من قبل الدولة وتم استبدال المعايير المهنية بكوتا حزبية طائفية الامر الذي ادى الى تفشي الفساد الاداري والمالي واضعاف قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاساسية بفاعلية وتراجعت مهنية مؤسسات الامن والقضاء والتعليم واصبحت الوزارات تدار بوصفها حصص سياسية مما قلل من فعاليتها وافقد المواطنين ثقتهم بها كذلك عجزت الدولة عن بناء بيروقراطية محايدة وعادلة مما انعكس سلبا على عملية بناء الدولة ككل واسهم في خلق مؤسسات هشة وفاشلة في بعض الاحيان.[3]

4. التأثير على المواطنة والحوكمة والاستقرار:

ادت هيمنة النظام الطائفي وتدخلات الخارجية الى اضعاف مفهوم المواطنة وتحول الفرد العراقي الى عضو في جماعة دينية او قومية يقاس ولاؤه بناء على انتمائه وليس على اساس الانتماء للدولة وتم تهميش شرائح واسعة من السكان مما

1- حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق..إرث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت،2014،ص.ص10-12.

2-لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، موق الجزيرة نت، تاريخ النشر1/ترين الثاني/2018، تاريخ الزيارة 2025/5/2:

https://lubab.aljazeera.net/article

[3]- ازمة الحكم في العراق بين المبادرات و التدخلات، موقع المركز العراقي، تاريخ النشر2020/9/2، تاريخ الزيارة2025/5/2:

9708https://iraqicss.org/?p=

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ادى الى شعور بالظلم والاقصاء ووفر بيئة خصبة للاضطرابات الاجتماعية والتمردات المسلحة كما حصل في محافظات نينوى والانبار وصلاح الدين في المقابل لم تستطيع الدولة تطوير نموذج فعال للحوكمة الرشيدة اذ تم تسييس مؤسسات الرقابة وانخفضت مستويات الشفافية والمساءلة كما فشلت الحكومات المتعاقبة في ارساء قواعد استقرار مستدام وظلت عرضة لازمات مستمرة نتيجة الصراعات السياسية والعنف وتراجع الاداء الاقتصادي[1].

الفرع الثاني

زحزحة الهوية المدنية لحساب الولاءات الطائفية والاثنية في العراق بعد (2003):

ظهر الولاءات الفرعية الطائفية والمذهبية والاثنية مكان الهوية الوطنية المدنية الجامعة التي من المفترض ان تبنى عليها الدول الحديثة فأن بعد سقوط النظام وتفكك الدولة المركزية ادى الى حدوث فراغ سياسي واجتماعي استغلته النخب الطائفية والقومية لاعادة تشكيل الفضاء السياسي العراقي على اسس تقوم على تقاسم النفوذ الطائفي والعرقي لا على مبدذا المواطنة حيث ساهم نظام المحاصصة في ترسيخ هذا النمط من الانتماء فان الهوية السياسية للفرد ترتبط بانتمائه الطائفي او القومي اكثر من ارتباطها بالدولة وتحولت الدولة من كيان سيادي محايد الى ساحة تنافس بين جماعات سياسية تمثل مكونات لا مواطنين فأختزلت شرعية التمثيل السياسي في هويات دينية وقومية ضيقة ما ادى الى تاكل الفكرة المدنية للدولة والمواطنة .وفي الواقع ادى الى انقسام عمودي في البنية الاجتماعية والسياسية وفقد المواطن شعوره بالانتماء الى دولة جامعة وتحول الولاء الى الجماعة الفرعية بأعتبارها الضامن الاساسي للحقوق والحماية وقد نجم عن ذلك حالة من الاغتراب السياسي والشرخ في النسيج الوطني فان المواطن العراقي يقيم لابناء على كفاءته او مشاركته المدنية بل على خلفيته المذهبية والقومية وانعكس الوضع الى اضعاف الهوية الوطنية وغياب مشروع وطني مشترك يمكن ان يتجاوز الهويات الفرعية نحو عقد اجتماعي يضمن حقوق الجميع في اطار دولة قانون مدنية.[2]

فقد ادى تغليب الولاءات الطائفية والاثنية الى اضعاف الطابع المؤسسي للدولة العراقية فتم توزيع الوزارات والمؤسسات السيادية وفق مبدا الاستحقاق المكوناتي وتدار بناء على المحاصصة لا الكفاءة بالتالي ادى الى تراجع معايير الجدارة الادارية والمهنية داخل مؤسسات الدولة وهذا الواقع فاقم من الفساد المؤسسي وكرس هشاشة الدولة عن تقديم خدمات او فرض قانون بشكل متساو على جميع المواطنين .ومن الناحية الامنية انعكست الطائفية على بنية القوات المسلحة حيث تشكلت قوى امنية عسكرية مرتبطة بأحزاب طائفية ممادى الى ان تفقد الدولة احتكارها الشرعي للعنف واضعف ثقة شعب بالمؤسسة الامنية خاصة في المحافظات التي شعرت بالاقصاء او الاستهداف.[3]

فبعد سقوط النظام السابق لم يطرح مشروع وطني جامع تتفق عليه النخب السياسية والاجتماعية بل جرى تسييس الهويات الدينية والقومية وتحويلها الى ادوات للصراع على السلطة والموارد وقد تجلى غياب الهوية الوطنية في عدة مظاهر منها الانقسام المجتمعي العميق وفقدان الشعور بالانتماء الجماعي الى الدولة حيث لايمكن ان ينهض مشروع الهوية الوطنية في ظل استمرار نظام سياسي قائم على الانقسام الهوياتي وانما يتطلب اصلاحا جذريا في بنية الدولة يقوم على تجاوز الانتماءات الضيقة وترسيخ مبدأ المواطنة واعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع بما يحقق العدالة والمساواة بين جميع المكونات.[4]

---

[1]-عبدالله العوضي ، المواطنة والهوية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي،العدد(491) ،ص44.

١-برهان غليون مجتمع النكبة:سياسات الهوية والصراع في الدولة مابعد الاحتلال المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات 2014 ص80

3-نجاح حسين مشكور ال عيسى،ازمة الهوية الوطنية في العراق لعد 2003،مجلة اوراق ثقافية ،العدد (14) ،ص38

[4]-علي الكعبي،اشكالية الهوية الوطنية في العراق المعاصر ،مجلة كلية الاداب،جامعة بغداد،العدد126،سنة 2018

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

المبحث الثاني

الاشكاليات التي يواجه العراق في إعادة بناء الدولة

بعد سقوط النظام السابق عام 2003شهد العراق مرحلة جديدة كانت تتجه بخطوات نحو بناء الدولة تقوم على الديمقراطية واسس القانون والمؤسسات ولكن هذه العملية لم تجري بشكل يسير فقد واجهت مجموعة من الاشكاليات البنيوية والسياسية والاجتماعية والتي بالتالي اعاقت عملية اعادة بناءها وتجسدت هذه الاشكاليات في عدد من العوامل منها شلل المؤسسات وانتشار الفساد والانقسامات الطائفية والاثنية .

المطلب الاول

الفرع الاول

اولا:الاشكالية البنيوية والفراغ المؤسسي

ادى اسقاط النظام العراقي السابق عام 2003 الى تفكيك كامل لهياكل الدولة خاصة في المجالين العسكري والاداري وذلك من خلال حل الجيش العراقي وتفكيك مؤسسات الامن وغياب جهاز بيروقراطي فاعل وقد ادى ذلك الى فراغ كبير في السلطة والدولة معا حيث اعيد مؤسسات الدولة على اسس طائفية واثنية بدلا من الكفاءة مما اضعف الطابع الوطني الشامل للمؤسسات وهذا الفراغ البنيوي عرقل عملية البناء المؤسساتي المستقر واسس لمرحلة انتقالية هشة باتت خلالها الدولة خاضعة للنفوذ الحزبي والطائفي بدلا من ان تكون محكومة بمؤسسات سيادية حيادية .[1]

ثانيا:اشكالية الانقسام المجتمعي وادارة التنوع

تعد الانقسامات الطائفية والاثنية واحدة من ابرز التحديات التي واجهت الدولة العراقية بعد2003 حيث تم توظيف هذه الانقسامات ضمن البنية السياسية الجديدة بدلا من معالجتها فتم ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية لتقاسم السلطة بين مكونات المجتمع وهو ما اسس لنموذج سياسي يفتقر الى التمثيل الوطني الجامع ويعتمد على الولاءات الفرعية هذه الحالة من الانقسام جعلت كل مكون يسعى لضمان مصالحة داخل الدولة بدلا من العمل ضمن اطار وطني موحد مما ادى الى اضعاف الهوية الوطنية وانعدام الثقة المتبادلة بين المكونات وتكرار الازمات السياسية عند كل استحقاق انتخابي او دستوري.[2]

يعد "اريند ليبهارت" من ابرز المنظرين في مجال نظم الحكم اذ قدم مفهوم الديمقراطية التوافقية بوصفها نموذجا ملائما لادارة المجتمعات المنقسمة عرقيا او طائفيا حيث تقوم هذه الديمقراطية على تقاسم السلطة بين النخب الممثلة للمكونات الاجتماعية من خلال التوافق وليس عبر المنافسة الصراعية المباشرة .بعد سقوط النظام سعت النخب السياسية الى بناء نموذج حكم يراعي التعددية الطائفية والعرقية فلجأت الى ما بدا شبيها بالديمقراطية التوافقية فبدلا من بناء توافق سياسي مبني على الثقة والتنازلات المتبادلة جرى تثبيت منطق المحاصصة الطائفية والعرقية بوصفه الوسيلة الوحيدة لتوزيع السلطة والثروة ماادى الى تكريس الولاءات الفرعية على حساب بناء دولة المواطنة .

مع تعمق الطائفية السياسية وعجز المؤسسات الرسمية عن توفير الخدمات برزت في العراق مايعرف بالنزعة الابوية الجديدة (Neo-patrimonialism) وهي نمط من انماط الحكم يعتمد على العلاقات الشخصية والقبلية اكثر من اعتماده على مؤسسات الدولة وهذا النمط يقوض مبدأ الشرعية القانونية-المؤسساتية وينتج بدلا منها شرعية قائمة على "الولاء الشخصي" مايعيق بناء مؤسسات رشيدة وعادلة وفعالة.[3]

ثالثا:الاشكالية الامنية واستمرار العنف

عانى العراق منذ 2003 من حالة مزمنة من عدم الاستقرار الامني تجلت في تفجر الصراعات الطائفية وصعود الجماعات المسلحة والمليشيات الخارجة عن سلطة الدولة ويعود جزء كبير من هذا الوضع الى فشل الدولة في اعادة بناء مؤسسات

---

1 - TOBY DODGE, IRAQ IS FUTURE:THE AFTERMATH OF REGIME CHANGE,ROUTLEDGE,2005.

2- فانار حداد،الطائفية في العراق:رؤى متضادة للوحدة الوطنية،دار النشر جامعة اكسفورد،2011

3- فانار حداد،الطائفية في العراق:رؤى متضادة للوحدة الوطنية،دار النشر جامعة اكسفورد،2011

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

امنية مهنية موحدة واعتمادها في كثير من الاحيان على فصائل مسلحة مرتبطة بأحزاب كما ان الاحتلال الامريكي اسس لنمط امني يعتمد على القوى المتعددة داخل المجتمع بدلا من تعزيز سيطرة الدولة مما ادى الى ضعف احتكار الدولة للعنف الشرعي وهو شرط اساسي من شروط وجود الدولة الحديثة. [1]

رابعا:الاشكالية الاقتصادية وغياب التنمية

رغم الموارد الطبيعية الكبيرة التي يمتلكها العراق لاسيما في قطاع النفط الا ان الاقتصاد العراقي ظل ريعيا هشا ومعتمدا على تصدير نفط فقط دون تنمية قطاعات الزراعة والصناعة او خلق فرص عمل حقيقية فقد زاد من حدة المشكلة الفساد المالي والاداري الذي استنزف الموارد العامة وحول الدولة الى اداة لتوزيع الريع بين القوى المتنفذة بدلا من ان تكون دولة منتجة هذا الواقع الاقتصادي ادى الى اتساع دائرة الفقر والبطالة وانتشار اقتصاد الظل وتراجع قدرة الدولة على تمويل خدماتها الاساسية ما جعل اعادة بناء الدولة تعاني من اختناقات تنموية متواصلة.[2]

خامسا: الاشكالية السياسية وغياب التوافق الوطني

افتقرت النخب السياسية العراقية بعد 2003 الى رؤية وطنية موحدة لاعادة بناء الدولة وتحولت العملية السياسية الى صراع بين القوى المتنافسة على السلطة والنفوذ لا على برامج وطنية تنموية وقد نتج عن ذلك حالة من الشلل السياسي المزمن والاعتماد على التسويات الهشة التي تنهار من اول ازمة فضلا عن اعتماد الحلول المؤقتة على حساب الاصلاحات البنيوية العميقة كما ان الدستور الذي اقر عام 2005 جاء نتيجة توافق لحظي وليس تعبيرا عن عقد اجتماعي متين مما جعله عرضة للتفسيرات المتناقضة ومصدرا دائما للخلاف بين المركز والاقليم وبين القوى السياسية المختلفة. [3]

الفرع الثاني

الاشكالية الدستور العراقي2005

واجه العراق مرحلة انتقالية حرجة تطلبت اعادة بناء مؤسسات الدولة على اسس جديدة تعكس التعددية السياسية والمجتمعية وتكفل حقوق الافراد والكونات المختلفة ومن ابرز المحطات في هذه المرحلة صياغة واعتماد دستور 2005والذي اقر عبر استفتاء شعبي الا انه وعلى الرغم من كونه خطوة ضرورية لم يخل من اشكاليات بنيوية وفكرية وقانونية مازالت تؤثر على استقرار النظام السياسي وتماسك الدولة حتى اليوم.

اولا:اشكالية السياق الذي وضع فيه الدستور

تمت صياغة الدستور في ظل الاحتلال الامريكي وتحت اشراف سلطة الائتلاف المؤقتة وهو مااثار تساؤلات حول شرعيته التأسيسية اذ لم تكن هناك سيادة وطنية حقيقة عند كتابته مما ادى الى انعدام الاجماع الوطني حوله الكثير من القوى وخاصة السنية اعتبرت ان الدستور وضع في بيئة قسرية تفتقر الى التمثيل المتوازن لكافة المكونات [4].

ثانيا: اشكالية الغموض والصياغات

احتوى الدستور على العديد من المواد ذات الصياغات المفتوحة والغامضة ما جعله عرضه للتأويل المتعدد مثالا على ذلك المادة (140) حول المناطق المتنازع عليها حيث لم تحسم الية التنفيذ ولاجدولها الزمني مما اسفر عن توتر دائم بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان .

اما المادة(121)حول صلاحيات الاقاليم حيث تمنح الاقاليم صلاحيات واسعة دون تحديد واضح للعلاقة الرأسية بين المركز والاقليم .[5]

---

[1] - CHARLES TRIPP،A HISTORY OF IRAQ، CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2007.

[2] - WORLD BANK,IRAQ ECONOMIC MONITOR.SEIZING THE OPPORTUNITY FOR REFORMS,FALL 2017.

[3]-سعد سلوم ،اعادة بناء الدولة في العراق :التحديات والفرص،مجلة السياسة الدولية ،العدد195،2014.

[4]-حازم البكري ،مأزق بناء الدولة في العراق بعد 2003،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2013،ص87.

[5]-فارس حامد حسن،الشرح القانوني للدستور العراقي،بغداد,دار السنهوري ،2019،ص191-193.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ثالثا: اشكالية الفيدرالية وتفكك الدولة

نص الدستور على اعتماد النظام الفيدرالي لكن من دون توفير البنى التحتية الادارية والسياسية المناسبة لتطبيقه مما ادى الى نشوء نظام غير متوازن بين المركز والاقاليم هذا خلق بيئة خصبة لنزاعات الصلاحيات وتضارب السياسات خصوصا مع اقليم كوردستان الذي تبنى سياسات نفطية وامنية خاصة به .ومن منظور بعض الباحثين شجعت بعض مواد الستور على تفتيت الدولة بدلا من توحيدها اذ فتحت الباب امام انشاء اقاليم على اسس طائفية وقومية كما في دعوات اقامة اقليم البصرة او الاقليم السني.[1]

رابعا:اشكالية الهوية الوطنية والدينية

يواجه الدستور صعوبة في التوفيق بين الهوية الاسلامية والهوية المدنية التعددية فعلى سبيل المثال تنص المادة(2) على ان الاسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر اساسي للتشريع لكنها في نفس الوقت تؤكد على احترام مبادئ الديممقراطية وحقوق الانسان هذا التناقض يثير صراعا بين تأويلات مختلفة حول دور الدين في الحياة العامة ويستغل سياسيا لتبرير قوانين تمس الحريات مثل قوانين الاحوال الشخصية او حرية التعبير .[2]

خامسا:غياب المحكمة الدستورية العليا الفاعلة

على الرغم من ان الدستور نص على انشاء محكمة اتحادية عليا فأن هذه المؤسسة لم تفعل بالشكل الدستوري المطلوب اذ ظلت خاضعة لتجاذبات القوى السياسية ولم تشكل وفق الية مستقلة وهذا الخلل عطل الكثير من عمليات الرقابة على دستورية القوانين وفض النزاعات بين السلطات وفتح المجال امام التفسير السياسي للدستور بدلا من التفسير القضائي المستقل.[3]

سادسا:عدم تعديل الدستور رغم الاقرار بعيوبه

نص الدستور في المادة(142)على امكانية تعديله خلال مدة لاتتجاوز اربعة اشهر من انعقاد اول مجلس نواب عبر لجنة خاصة تمثل جميع المكونات ورغم تشكيل اللجنة الا ان الخلافات السياسية اعاقت التعديل وهذا يعكس هشاشة الارادة السياسية للاصلاح الدستوري ويجسد الانقسام العميق بين الاطراف حول ماهية الدولة وطبيعة النظام.

وبناء على ذلك يمكن القول ان الدستور العراقي لعام 2005 رغم كونه انجازا سياسيا مهما في حينه يعاني ممن عيوب بنيوية عميقة تتصل بسياق وضعه وطريقة صياغته وغموض مواده وعدم التوافق الوطني حوله وقد تحول من اداة توحيد الى عامل تعميق للازمة السياسية والاجتماعية في البلاد مما يستدعي مراجعة شاملة واصلاحا تشريعيا واسعا قائما على الحوار المجتمعي الشامل والمصالحة الوطنية .[4]

المبحث الثالث

مقومات بناء الدولة في العراق

شهد العراق بعد سقوط النظام السابق 2003 مرحلة سياسية واجتماعية جديدة مما تتطلب اعادة بناء الدولة من جذورها على اسس دستورية ومؤسساتية جديدة فقد واجهت هذه العملية تحديات كبيرة بسبب تراكمات الماضي والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية اضافة الى الانقسامات المجتمعية وبناء الدولة لايعني فقط اعادة انشاء مؤسسات بل يتطلب وجود مقومات اساسية تشمل البنية القانونية والشرعية السياسية ومؤسسات الحكم الرشيد والتماسك المجتمعي والسيادة الوطنية والعدالة الانتقالية لضمان بناء نظام مستقر يستجيب لتطلعات المجتمع.

اولا: الاسس القانونية والدستورية

---

[1]-هشام داوود،الدستور العراقي في ميزان النقد,المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2015،ص37.

[2]-حارث حسن،اشكالية الهوية في الدستور العراقي،مجلة المستقبل العربي ،العدد(383) ،2010،ص42-45.

[3]-فاضل الجابري ،النظام القضائي في العراق بعد2003،دار الاكاديميون ،عمان،2016،ص120.

[4]-علي اللامي،اصلاح الدستور العراقي :الواقع والمأمول،معهد كارنيغي للشرق الاوسط .2018

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

تشكل الاسس القانونية حجر الاساس في بناء اي دولة اذ تـنظم العلاقـة بـين السـلطات وتحـدد الحقـوق والواجبـات وفي العراق مثل اعتماد دستور 2005 خطوة اساسية في هذا الاتجاه لكنه لم يكن كافيا لتأسيس نظام قانوني مستقر فقـد جـاء في سياق انقسامي واحتوى على الكثير من الصياغات الغامضة مثل ماورد في المادة(1) التـي نصـت عـلى ان العـراق "دولـة اتحادية" دون تحديد واضح لطبيعة هذه الفيدرالية مما ادى الى تفسيرات متضاربة بين المركـز والاقـاليم كـما ان تعطيـل تشكيل المحكمة الاتحادية العليا وفق المادة(92)اضعف من قدرة الدولة على الفصـل في النزاعـات القانونيـة والدسـتورية مما خلق فراغا في الرقابة القضائية .[1]

ثانيا:الحوكمة الرشيدة والمؤسسات

تتطلب الدولة الحديثـة مؤسسـات قـادرة عـلى تنفيـذ السياسـات العامـة بعدالـة وفعاليـة وتعتمـد عـلى مبـادئ الشـفافية والمساءلة الا ان العراق بعد2003 عانى مـن ترهـل مؤسسـاتي خطـير حيـث يـتم توزيـع الـوزارت والمناصـب وفـق نظـام المحاصصة الطائفية والحزبية مما حول المؤسسات الى ادوات تخدم القوى السياسية بـدلا مـن المـواطنين كـما ان غيـاب الكوادر المؤهلة وضعف نظام الخدمة المدنية وانتشار الفساد المـالي والاداري سـاهم في تقـويض هيبـة الدولـة وافقـد المواطن الثقة بالمؤسسات العامة .[2]

ثالثا:ادارة التنوع المجتمعي

العراق بلد متنوع اثنيا وطائفيا وثقافيا وكان من المفترض ان يكون هذا التنوع عنصر قوة لكنه تحول الى مصـدر للانقسـام بسبب السياسات الاقصائية والتمييزية فقد كـرس الدسـتور مفهوم"المكونـات " لكنـه لم يـنجح في تطـوير اليـات حقيقـة للاندماج الوطني بل ادى الى ترسيخ الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة كـما ان النزاعـات حـول المنـاطق المتنازع عليها مثل كركوك وغياب سياسات تعليمية وثقافية موحدة فاقمت من فجوة الانتماء للدولة .[3]

رابعا:بناء الشرعية السياسية

تبنى الشرعية السياسية من خلال رضى المواطنين وقبولهم بالنظام السياسي باعتباره ممثلا لارادتهـم في الحالـة العراقيـة تعرضت الشرعية لهزات متكررة نتيجة الاداء الضعيف للحكومات المتعاقبة واستشراء الفسـاد وغيـاب العدالـة الاجتماعيـة وبدلا من ان تؤدي الانتخابات الى تعزيز شرعية النظام تحولت الى الية لاعادة انتاج نفس النخب السياسية التي تتهم بأدارة السلطة لصالح فئات محددة كما ان ضعف المشاركة السياسية في بعض المناطق نتيجة التهميش او المقاطعة اضعف مـن قاعدة الشرعية وجعل النظام عرضة لازمات مستمرة .[4]

خامسا:السيادة الوطنية والقرار المستقل

تعرضت السيادة الوطنية العراقية بعد2003 الى انتهاكات متكررة نتيجة الوجود العسكري الاجنبي والنفوذ الاقليمي الواسع خاصة من ايران والولايات المتحدة الامريكية وقد ادى ذلك الى تأكل استقلال القرار الوطني حيث اصبحت بعـض القـرارات المصيرية تتخذ خارج الاطر الدستورية او تحت ضغط خارجي كما ان تعدد المليشيات المسلحة المرتبطة بأجندات خارجية زاد من ضعف الدولة وجعلها عاجزة عن احتكار العنف المشروع داخل اراضيها .[5]

سادسا:العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

تمثل العدالة الانتقالية ركيزة اساسية في بناء الدولة ما بعد الصراع اذ تهدف الى معالجة ارث الانتهاكات السـابقة وتحقيـق المصالحة لكن في العراق تحولت اجراءات مثل "اجتثاث البعث"الى وسيلة للاقصاء السياسي واثارت مشاعر التهميش لـدى شرائح واسعة من المجتمع كما غابت اليات جبر الضرر والمساءلة الشاملة والتوثيق العادل للانتهاكات مما ادى الى استمرار النزعات الانتقامية وزيادة الانقسام المجتمعي بدلا من تجاوزه .

---

[1]-فارس حامد حسن،الشرخ القانوني للدستور العراقي،دار السنهوري،بغداد،2009.

[2]-UN-ESCWA،الحوكمة والادارة العامة في العراق ،2014

[3]-فانار حداد،لطائفية في العراق ،مطبعة اكسفورد ،2011.

[4]-حارث القراوي ،العملية السياسية في العراق،مركز كارنيغي،2014.

[5]-توبي دودج،من الحرب الى السلطوية ،روتليدج،2012.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

وتبين من خلال تحليل المقومات الاساسية لبناء الدولة في العراق بعد2003 ان غياب رؤية شاملة واعتماد نهج المحاصصة والارتهان للخارج وتغييب العدالة كانت ابرز معوقات انجاح عملية بناء الدولة ان تجاوز هذه التحديات يتطلب اصلاحاعميقا للدستور وتفعيل الحوكمة الرشيدة واعادة بناء العقد الاجتماعي على اساس المواطنة بما يضمن وحدة البلاد واستقرار مؤسساتها .[1]

الخاتمة والاستنتاجات

لقد شكلت عملية اعادة بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 واحدة من اكثر القضايا تعقيدا في التاريخ السياسي الحديث نظرا لتداخل الابعاد الداخلية والخارجية وتعدد الفاعلين الرسمين والغير الرسمين ولقد اتضح من خلال تحليل التجربة العراقية ان اعادة بناء الدولة لايمكن ان تتحقق عبر اجراءات فنية او قانونية فحسب بل يتطلب عملية شاملة ذات طابع تراكمي تتداخل فيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية والثقافية والامنية والاقتصادية في ان واحد .

وان مايجعل التجربة العراقية مختلفة هو انها جرت في بيئة ما بعد صراع عسكري خارجي (الغزو الامريكي للعراق) وماتلاه من انهيار مؤسسات الدولة المركزية وهو ماخلق فراغا في السلطة سمح بظهور قوى غير رسمية ومتعددة الهويات (طائفية ,اثنية ,عشائرية,دينية)اسهمت بشكل مباشر في اعاقة بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة .وعليه فأن اعادة بناء الدولة في العراق لم تكن مجرد انتقال من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي بل كانت صراعا معقدا على طبيعة الدولة وهويتها ووظائفها ومرجعيتها الدستورية .

ولقد بنيت التجربة ان ابرز الاشكالات البنيوية التي واجهت الدولة العراقية بعد عام 2003 تمثلت في فقدان احتكار العنف المشروع نتيجة لحل الاجهزة الامنية والعسكرية السابقة وتعدد الجماعات المسلحة فقد عانت الدولة من ضعف واضح في قدرتها على فرض القانون مما ادى الى تراجع هيبة الدولة ومكانتها في المجتمع.بالاضافة الطائفية السياسية وتقاسم السلطة فبسبب اعتماد المحاصصة الطائفية والعرقية اضعف اسس المواطنة وزاد من حالة الانقسام المجتمعي .فضلا عن التدخلات الخارجية فقد شكلت التدخلات الاقليمية والدولية عاملا مضافا لتعقيد مسار بناء الدولة حيث اصبحت القوى الخارجية فاعلا رئيسيا في صنع القرار العراقي الامر الذي اضعف السيادة الوطنية وعرقل بناء مؤسسات مستقلة .وعانت مؤسسات الدولة من تفشي الفساد الاداري والمالي الامر الذي اضعف ثقة المواطن في النظام السياسي وادى الى تراجع فعالية المؤسسات الخدمية والتنموية .وغياب الرؤية الوطنية الشاملة فشلت القوى السياسية المتعاقبة في انتاج مشروع وطني موحد لبناء الدولة يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية ماادى الى تكرار الازمات السياسية وغياب الاستقرار طويل الامد .

فبناء على ماسبق فان اعادة بناء الدولة في العراق مابعد2003 واجهت تحديات بنيوية وهيكلية تتجاوز مجرد اعادة تصميم المؤسسات لتطال اعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على اسس جديدة ومن هنا يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات المهمة :

ان بناء الدولة لايمكن ان يتم في ظل غياب عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف شرعية السلطة ويحدد العلاقة بين المكونات المجتمعية والدولة .

ان اصلاح المؤسسات وحده لايكفي ما لم يرافقه اصلاح سياسي جذري يضع حدا للطائفية السياسية ويعزز المواطنة والانتماء الوطني.

ان تقوية الدولة تتطلب استعادة احتكارها للعنف المشروع وبناء مؤسسات امنية وعسكرية ومهنية موحدة بعيدة عن الانقسامات السياسية والطائفية.

ان السيادة الوطنية شرط اساسي لبناء دولة قوية ولايمكن تحقيقها مالم يتم ضبط التدخلات الخارجية وتقليص اعتماد الفاعلين المحليين على الدعم الاقليمي او الدولي .

1-ايرك ستوفر،العدالة الانتقالية في العراق،المركز الدولي للعدالة الانتقالية،2005.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

ان مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة يمثلان حجر الزاوية في اي مشروع لاعادة بناء الدولة واستعادة ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها.

وفي الختام ان اشكالية اعادة بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 لاتزال قائمة وهي تتطلب مراجعة شاملة للمنظومة السياسية والدستورية القائمة والتفكير في صيغ جديدة للحكم تستند الى الشرعية الوطنية وتستجيب لتطلعات العراقيين في الامن والعدالة والكرامة والتنمية فبغير ذلك ستظل الدولة العراقية تعاني من التشظي والهشاشة مايجعلها عرضة للتدخلات والازمات المتكررة .

المصادر

اولا:المصادر العربية

-الكتب العربية:

1-كلير كاستليلو، بناء دولة تعمل من أجل النساء: إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع، مؤسسة فرايد، 2011.

2-حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق..إرث من الإقصاء، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت،2014.

3-أمين مشاقبة-المعتصم بالله علوي، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد:أطار النظري، مطبعة السفير،2010.

4-فخر الدين ميهوبي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، مكتبة الوفاء القانونية، المغرب، 2016.

5-عبدالجبار احمد عبدالله ، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق –مجموعة من الباحثين ، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ، دار ضياء للطباعة والنشر ،نجف ، 2009.

6-د. اسراء علاء الدين نوري وآخرون، معضلة بناء الدولة في العراق، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2017.

7-د. ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع، مؤسسة المرتضى للكتاب العراقي، بغداد-العراق، 2011.

8-عبد الجبار احمد، العراق ومحنة الديمقراطية: دراسات سياسية راهنة، ط1، مطبعة الطباع، بغداد، 2013.

9-فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة : مجاب الامام، الرياض، دار العبيكان ،2007.

10-برهان غليون مجتمع النكبة:سياسات الهوية والصراع في الدولة مابعد الاحتلال المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2014.

11- حازم البكري ،مأزق بناء الدولة في العراق بعد 2003،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2013،ص87.

12-حارث حسن ،تفكيك الدولة : الازمة المؤسساتية في العراق بعد 2003،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية.2016

فارس حامد حسن،الشرح القانوني للدستور العراقي،بغداد،دار السنهوري ،2019.-13

هشام داوود،الدستور العراقي في ميزان النقد،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2015.-14

فاضل الجابري ،النظام القضائي في العراق بعد2003،دار الاكاديميون ،عمان،2016.-15

16-علاء حميد،الديمقراطية التوافقية في العراق:قراءة في المضمون وافاق التحول ،مركز دراسات البصرة والخليج العربي،2017..

17-علي اللامي،اصلاح الدستور العراقي :الواقع والمأمول،معهد كارنيغي للشرق الاوسط .201 1

18-فارس حامد حسن،الشرح القانوني للدستور العراقي،دار السنهوري،بغداد،2009.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

19-،الحوكمة والادارة العامة في العراق،2014.-19UN-ESCWA
20-فانار حداد،الطائفية في العراق ،مطبعة اكسفورد ،.2011
21-حارث القراوي ،العملية السياسية في العراق،مركز كارنيغي،2014.
22-توبي دودج،من الحرب الى السلطوية ،روتليدج ،2012
ايرك ستوفر،العدالة الانتقالية في العراق ،المركز الدولي للعدالة الانتقالية،2005.-23

-اطاريح الدكتوراه:
1-كاظم علي مهدي البياتي، الدولة في الفكر السياسي العراقي المعاصر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.
-الرسائل الماجستير:
1-بكاي أيوب، إشكالية بناء الدولة من خلال ثورات الربيع العربي: دراسة مقارنة بين مصر وسوريا، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور –الجلفة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020- 2021.
2- شفا فائق، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والعلوم الساسية، الدنمارك، 2010.
3-راهف نظال خلف، الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي "العراق أنموذج"، رسالة الماجستير، كليةالدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية،فلسطين، 2022.
-المجلات
1- أسماء رسولي، إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 6، العدد 1، 19 يوليو 2020.
2-عياد محمد سمير- صافو محمد، تحديات إعادة بناء الدولة في العالم العربي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12 ، العدد ،القسم(أ)، العلوم الاقتصادية والقانونية، 2019.
3-محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة المفهوم والنظرية، مجلة دراسات سياسية، المجلد 2016، العدد 5 (31 أكتوبر/تشرين الأول 2016)، الجزائر.
4-د.عامر حسن فياض ، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، كتاب الصباح الثقافي، العدد13، بغداد،2007.
5-نغم محمد صالح ، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون ، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بلا مجلد ، العدد 43، 2011.
6-اسماعيل علوان التميمي، اختصاصات مجلس الوزراء في دستور ،2005 مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر،العدد،16اذار،2011.
7-فاطمة عطار جبار، معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام 2018، مجلة العلوم السياسية- العدد 95، 2020.
8-ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان، العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، ط1، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (116)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي/ دولة الامارات العربية المتحدة، 2006.
9-رنا الشجيري، السيادة العراقي في ظل العلاقة مع الولايات المتحدة، مجلة شؤون عراقية، العدد (2)، مركز العراق للدراسات، بغداد، شباط 2009.
10-أحمد عدنان الميالي، بناء الدولة الحديثة في العراق بعد عام :2003 المعوقات والمقومات،مجلة حامورابي للدراسات، العدد 50، السنة الثالثة عشرة، 2024.
علي الكعبي,اشكالية الهوية الوطنية في العراق المعاصر ,مجلة كلية الاداب,جامعة بغداد,العدد126,سنة .2018-11

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

12- حارث حسن,اشكالية الهوية في الدستور العراقي,مجلة المستقبل العربي ,العدد(383),2010. 1-
13- سعد سلوم ,اعادة بناء الدولة في العراق :التحديات والفرص ,مجلة السياسة الدولية ,العدد195, 2014
14_ عبدالله العوضي ، المواطنة والهوية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي،العدد(491) ،ص44.

-مؤتمرات:

1-خضر عباس عطوان، علي زياد عبد الله، النظام السياسي العراقي بين معضلة الدستور وتحدي بناء الدولة، مؤتمر سكول العلوم السياسية، جم جمال / جامعة السليمانية، (النظام السياسي العراقي، الواقع، الاصلاح، المستقبل)، في 10 ـ 11 نيسان 2013.

ثالثاً:المواقع الالكترونية

1-لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، موق الجزيرة نت، تاريخ النشر1/ترين الثاني/2018، تاريخ الزيارة 2025/5/2:

https://lubab.aljazeera.net/article

2-ازمة الحكم في العراق بين المبادرات و التدخلات، موقع المركز العراقي، تاريخ النشر2020/9/2، تاريخ الزيارة2025/5/2:

9708https://iraqicss.org/?p=

3-سمير ناجي الجنابي، الاشكاليات والمحددات والامكانيات لقيام الدولة العراقية (ج1)، موقعكتابات، تاريخ النشر28/نوفمبر/2021، تاريخ الزيارة2025/5/4:

%7A%8A%D8%9D%84%9D%7A%8D%83%9D%4B%8D%7A%8D%84%9D%7A%8https://kitabat.com/%D

AA-%8D

رابعاً:المصادر الانجليزية:

[1] - Governance and Development (washington , DC: World Bank,1992,p.p40-47.

2- United Nations Development Programme (UNDP) , Governance of -١٧Sustainable Human Development : A UNDP Policy Document (New York : UNDP,1997.

3-TOBY DODGE, IRAQ IS FUTURE:THE AFTERMATH OF REGIME CHANGE,ROUTLEDGE,2005.

3-CHARLES TRIPP,A HISTORY OF IRAQ, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2007.

4-WORLD BANK,IRAQ ECONOMIC MONITOR.SEIZING THE OPPORTUNITY FOR REFORMS,FALL 2017.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

گرفتەکانی بەردەم دووبارە بونیاتنانەوەی دەوڵەت لەعێراقدا لەدوای ساڵی ٢٠٠٣

نورهان صلاح الدين جهاد
بەشی سیستەمە سیاسییەکان و سیاسەتی گشتی، کۆلێژی زانستە سیاسیەکان، زانکۆی سەڵاحەدین- هەولێر، هەرێمی کوردستان- عێراق
Email: Nurhansalah6@gmail.com
شمال حسين مصطفى
بەشی سیستەمە سیاسییەکان و سیاسەتی گشتی، کۆلێژی زانستە سیاسیەکان، زانکۆی سەڵاحەدین - هەولێر، هەرێمی کوردستان-عێراق
Email:shamal.mustafa@su.edu.krd

پوختە

عێراق لەدوای ساڵی ٢٠٠٣ەوە چووە قۆناغێکی نوێوە لەدوای ڕووخانی ڕژێمی سیاسی لەڕێگەی دەستێوەردانی ئەمریکاوە کە لەڕێگەی سەربازییەوە گۆڕانکاری هێنایە کایەوە، کەواتە بنچینەی عێراق چەسپاندنی سەروەری یاسا ودام ودەزگاکانە لەڕێگەی پشت بەستن بە سیستەمی سیاسی و دیموکراسی کە ماف وئازادییەکانی هاوڵاتیان دەپارێزێت، هەرچەندە ئەم ئامانجانە، بەریککەوتن لەگەڵ واقعێکی تاڵی سیاسی وکۆمەڵایەتی کە عێراقی خستە ناو بازنەی ملمڵانێ وڕوورداوە خوێناوییەکانەوە، کە هەندێک جار لەپێناو کۆنترۆڵکردنی دەسەڵات وحوکمڕانیە، وئەمەش کاریگەری لەسەر پرۆسەی سەقامگیری وهاتنە ناوەوەی دەوڵەت بۆ ناو ئاژاوەی سیاسی وئەمنی کەبەهۆی جیاوازی تائیفی ونەتەوەیی نەخشێنراوەکانەوە سەرچاوەی گرتووە، وسەرەڕای بەریەککەوتنی پرۆژە دەرەکیەکان، هەموو ئەمانە کاریگەری نەرێنی لەسەر بنیاتنانی دەوڵەتی دامەزراوەیی لەعێراق هەبووە، وهەموو ئەمانە هۆکار بوون وتا ئێستاش بەردەوامی هەیە، هەربۆیە بۆ زاڵبوون بەسەر هەموو ئەو ئاستەنگانە کۆمەڵێک فاکتەر هەن دەتوانرێت پشتیان پێببەستین، لەم تۆێژینەوەیەدا بەشێوەیەکی سەرەکی باس لەو ئاستەنگانە دەکات کە ڕووبەڕووی عێراق دەبێتەوە لەڕێگەی بنیاتنانی دەوڵەتی نوێ، هەربۆیە ئەم تۆێژینەوەیە گرنگی بە کۆمەڵێک فاکتەر وپێکهاتە دەدات کە یارمەتیدەرە بۆعێراق بۆ ئەوەی بەسەر ئەو ئاستەنگانەدا زاڵ بێت.

کلیلە ووشەکان: دووبارە بونیادنانەوەی عێراق، تائیفە، بەشبەشێنی سیاسی ، دوای ساڵی ٢٠٠٣.

ISSN-Print: 2079-3901
ISSN-Online: 3005-396X

The Problem of Rebuilding the State in Iraq After 2003

Nurhan Salahaddin Jihad
Department of Political System and Public Policy, College of Political Science, University of Salahaddin- Erbil, Kurdistan Region-Iraq
Email: Nurhansalah6@gmail.com
Shamal Husain Mustafa
Department of Political System and Public Policy, College of Political Science, University of Salahaddin- Erbil, Kurdistan Region-Iraq
Email: shamal.mustafa@su.edu.krd

ABSTRACT

Iraq entered a new phase after 2003, as a result of the collapse of its political regime through American intervention, which brought about change through military force. Thus, the established principle in Iraq was the establishment of a state of law and institutions based on a democratic political system capable of protecting the rights and freedoms of citizens. However, these goals collided with a bitter political and social reality, which plunged Iraq into a cycle or cycles of conflict, sometimes bloody, in order to control power and order. This affected the process of stability, and the country entered a cycle of security and political unrest stemming from sectarian, national, and ethnic differences and differences, in addition to the clash of external projects. All of this negatively impacted the issue of building an institutional state in Iraq. There were and still are elements to overcome all of these difficulties. This research primarily addresses the most important challenges that Iraq faced in building the new state. The research also focused on monitoring a group of elements that would help Iraq overcome these difficulties.

Keywords: State reconstruction, sectarianism, political quotas, Iraq after 2003.